

«الميثاق» ترصد جوانب الحالة التموينية ومقترحات المواطنين للجهات المعنية

## أسواق علدن.. هاجس «الأسعار نار»!!



بالوحدة والوطن وتطوره من خلال استقرار الأسعار ومراقبتها ومكافحة الفساد ودعم التجار من خلال تخفيض الضرائب أو تخفيف الإعفاء على الفلاحين بسبب ارتفاع أسعار الكهرياء الخيالية التي تمتص ثلثي دخل الفلاح إلى جانب ارتفاع سعر المحروقات، هذه الإشكالية تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي يتعكس الأمر نفسه على ارتفاع أسعار الخضار والفواكه ويظل الخاسر هو المواطن الفقير، والأمر متروك للحكومة والتجار لفق طلام هذا الغرز!!

**أمزجة التجار**  
المواطن عوض يعيسره قال: عندما ذهب إلى الأسواق أصاب الاكتئاب، فالأسعار مرتفعة بشكل جنوني ولا يحكمها رادع، وكثرة الأمزجة لدى تجار الجملة وأصحاب المتاجر والبضائع تجعلهم يبيعون كما يشاؤون، اليوم سعر وغداً سعر ودون مبرر، أو إخفاء البضائع ليحتكروها ويبيعوها بأسعار مزاجية.. ومضى يقول: في كل بلاد الدنيا وحتى في الدول الرسالمة المتقدمة ترتفع فيها الأسعار لكن لها سقفاً محدداً لا تتجاوزه، خلافاً للأسواق اليمنية التي لا تعرف سقف الأسعار، وكلما سمع التجار أن المواطنين والموظفين حصلوا على زيادة رفعاوا الأسعار.. وهناك قاعدة في بلادنا تقول: عندما ترتفع الأسعار لا تخفّف وإنما تصبح قابلة للزيادة.. وأضاف: هناك كثير من التدابير التي يتخذها المواطن على الدولة أن تغفها مثل تعزيز ودعم القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية وعمل سقف محدود للأسعار عند ارتفاعها وإعادة الدعم لمادتي القمح والقمح ووقف العتد بالاراضي الزراعية لتخصيصها للزراعة بدلاً من البناء السكني العشوائي ومساعدة الفلاحين في استصلاح الاراضي الزراعية، والحد من زراعة القات، بهدف تأمين الأمن الغذائي وتسهيل عملية النقل والتسويق لمنتجات الفلاحين وإعادة النظر في الضرائب لينعكس على استقرار أسعار المواد الغذائية.

كما تستهدف الحكومة خلال سنوات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م زيادة انتاج الحبوب بمتوسط ٣.٥٪ وهذا مستقبلاً سيؤمّن الأمن الغذائي للمواطن اليمني.

**مغالطات سريعة**  
المواطن عبدالله عباد محمد الحاج- رجل الجمارك المتقاعد:  
أوضح أن ارتفاع الأسعار فيه مسالفة ومغالطة من قبل التجار الذين يفترض أن يخفّفوا المعاناة على المواطن خلال هذا الشهر الكريم شهر التنمية الروحية الذي ينساوي فيه شعور الجائع المحروم الفقير بشعور الغني المترف، وهذه هي الحكمة الروحية من الصيام.. ونأمل من التجار أن يعتبروا ويتأملوا ويحسوا بهذه المعاناة.. ومن ناحية أخرى على الدولة أيضاً أن توسع خدمات المؤسسة الاقتصادية وتحرص على أن توصل مبيعاتها بأسعار مناسبة إلى المواطن مباشرة وليس عن طريق تجار الجملة الوسطاء.

**أسعار الفواكه والخضروات**  
المواطن نجيب محمد حيدر- مزارع، في تعليقه ورده على أسباب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه- إذ وصل سعر الكيلو الطماطم إلى مائتين وخمسين ريالاً، وهي مادة مطلوبة في شهر رمضان وكذلك فاكهة الجحجوب والشمام التي لا تقل أسعارها الخيالية عن أسعار الخضار- قال: إن الأسعار انكبتى الجميع بغيرها سواء صاحب الأسرة أو المزارع والموظف أو الطالب.. وهذا الأمر يفترض على الحكومة أن تقف أمامه وتعمل بمختلف التدابير لتقطع الطريق على المتربصين

عبدالله عباد محمد الحاج- رجل الجمارك المتقاعد:  
أوضح أن ارتفاع الأسعار فيه مسالفة ومغالطة من قبل التجار الذين يفترض أن يخفّفوا المعاناة على المواطن خلال هذا الشهر الكريم شهر التنمية الروحية الذي ينساوي فيه شعور الجائع المحروم الفقير بشعور الغني المترف، وهذه هي الحكمة الروحية من الصيام.. ونأمل من التجار أن يعتبروا ويتأملوا ويحسوا بهذه المعاناة.. ومن ناحية أخرى على الدولة أيضاً أن توسع خدمات المؤسسة الاقتصادية وتحرص على أن توصل مبيعاتها بأسعار مناسبة إلى المواطن مباشرة وليس عن طريق تجار الجملة الوسطاء.

**أسعار الفواكه والخضروات**  
المواطن نجيب محمد حيدر- مزارع، في تعليقه ورده على أسباب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه- إذ وصل سعر الكيلو الطماطم إلى مائتين وخمسين ريالاً، وهي مادة مطلوبة في شهر رمضان وكذلك فاكهة الجحجوب والشمام التي لا تقل أسعارها الخيالية عن أسعار الخضار- قال: إن الأسعار انكبتى الجميع بغيرها سواء صاحب الأسرة أو المزارع والموظف أو الطالب.. وهذا الأمر يفترض على الحكومة أن تقف أمامه وتعمل بمختلف التدابير لتقطع الطريق على المتربصين

**أسعار الفواكه والخضروات**  
المواطن نجيب محمد حيدر- مزارع، في تعليقه ورده على أسباب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه- إذ وصل سعر الكيلو الطماطم إلى مائتين وخمسين ريالاً، وهي مادة مطلوبة في شهر رمضان وكذلك فاكهة الجحجوب والشمام التي لا تقل أسعارها الخيالية عن أسعار الخضار- قال: إن الأسعار انكبتى الجميع بغيرها سواء صاحب الأسرة أو المزارع والموظف أو الطالب.. وهذا الأمر يفترض على الحكومة أن تقف أمامه وتعمل بمختلف التدابير لتقطع الطريق على المتربصين

**إجراءات الحكومية لكسر الاحتكار في تجارة مادتي القمح والدقيق، سعياً للتخفيف من وطأة الارتفاع الموسمي على المواطنين.. خطوة جيدة وتحتاج إلى تفعيلها أكثر، ورهنا بإجراءات ومعالجات أخرى لا غنى عنها سواء في جانب الرقابة التموينية أو في منح تسهيلات للتجار تشجيعاً لهم للدخول في سوق القمح والدقيق تفعيلاً للمناخنة وكسراً لحدّة الاحتكار.**

**إجراءات مطلوبة**  
يقول المواطن قصي شهاب: صحيح أن ارتفاع الأسعار عالمي لكن النسبة التي وضعها التجار لم توازن الارتفاع العالمي وكانت مبالغاً فيها، حيث إنه من المفترض أن تتم عملية الرفع بشكل مدروس وعقلاني ولا يؤثر على حياة المواطنين البسطاء.. وأضاف: أن القضية تفرض أن تتولى الحكومة عبر المؤسسات الاقتصادية الحكومية عملية الاستيراد مثل ما حدثه المؤسسة الاقتصادية، وعلى التجار أن يسيروا بنفس هذا المنوال بحيث يضعون هامش ربح معقول يراعى فيه كل من المواطن والتاجر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تحدد تسعيرة موحدة لعملية نقل هذه السلع من الموانئ اليمنية إلى كافة المحافظات بحيث تصل إلى المستهلك وتباع بقيمة موحدة، وعلى الدولة أن تضغط على عملية ارتفاع سعر الدولار بحيث يستطيع التاجر الشراء بسعر واضح وليس متذبذباً، بالإضافة إلى أن الضرائب تكون أيضاً مخففة على استيراد المواد الغذائية الأساسية.. أو الإعفاء منها.. كما يجب أن تفعل أجهزة الرقابة على الأسعار في المحافظات بحيث تتزمت بهذه اللائحة الموحدة للأسعار والتي تكون صادرة من وزارة التجارة والتموين وأن تتابع أجهزة الرقابة على الأسعار هذا الموضوع بجدية ولا تتهاون في حالة وجود أي خرق لهذه اللائحة.

**إعادة دعم الدولة**  
المواطن محمد عبدالقوي.. قال: لا تستطيع أية دولة غنية أو فقيرة أن تحد من ارتفاع الأسعار إلا بالدعم.. واليمن دولة فقيرة والمعالجة ستكون على المستوى البعيد وهي معالجة طويلة.. وقد أدرجت ضمن الهيكلية.. ويرى أنه لا بد من عمل روایت على «مقياس عالمي!!» أو حتى على «المعيار الإقليمي».. وقطعاً سيحل هذا الإشكال.. لكن مقترح عبدالقوي يغفل جوانب وإشكاليات أخرى تحد من التفاؤل في هذا الباب، وإن كنا نتمنى أكثر

**زيادات التجار كانت مضاعفة**  
منه لو أمكن ذلك!  
ويرى عبدالقوي أن اختفاء بعض المواد الاستهلاكية بهدف احتكارها وبيعها بالأسعار الجنونية يحتم على الدولة أن تفعل الرقابة وأن تتخذ الإجراءات الصارمة وتقتضي على الفساد.  
أما الأخ المواطن احمد محمد الغيل، يرى في حل هذه الإشكالية أن يلتزم التجار بالأسعار المنزلة من وزارة التجارة والتموين وعدم التلاعب بالأسعار ويرى أن تنزل لائحة الأسعار في كل الأسواق وعلى الوزارة التوضيح التفصيلي بارتفاع الأسعار عالمياً لكي يطمئن المواطن بأن ارتفاع الأسعار ليس من الدولة وإنما ارتفاع عالمي.

**تأمين غذائي**  
نائب مدير عام المؤسسة الاقتصادية فرع عدن قال: إن القرار الحكومي الأخير بتخصيص ٤٠ مليون دولار على أساس توسعة مطاحن عدن والعمل على تعزيز مطاحن الحديد لغرض زيادة المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق، هذان المشروعان سيؤديان إلى تأمين غذائي بطاقة كبيرة وسيوزع انتاج الدقيق إلى جميع محافظات الجمهورية وفي حال تنفيذها سينتهي الاحتكار وستوفر المواد الغذائية.  
وأضاف: أن المؤسسة الاقتصادية تقوم حالياً بالعمل المباشر مع المواطن في جميع المراكز التي توجد فيها كثافة سكانية، وإذا سهلت عملية النقل والتسويق سيحل الإشكال لدى المواطن في استقرار أسعار اكيناس القمح والدقيق وسيلزم التجار ببيانات الأسعار.

**إجراءات حكومية**  
الأخوة في مكتب التجارة والتموين بعدن يقولون إن الحكومة تسعى إلى توفير الأمن الغذائي من كافة المنتجات الزراعية ويأتي في مقدمة ذلك الإنتاج النباتي بوجه عام وانتاج الحبوب التي يعتاش منها ويعيش عليها الفقراء بوجه خاص، ناهيك عن الأهمية الاستراتيجية للاكتفاء الذاتي من الحبوب من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية..

## السلع المغشوشة.. «الموت البطيء»!

**عشرات من الأصناف والمواد الغذائية المختلفة مجهولة الهوية.. وأخرى شارفت على الانتهاء.. وعشرات أخرى قد تم تغيير بطاقتها البيانات لتكونها ومدة الإنتاج والصلاحية.. هكذا هي تجارة الأرصدة المتجولة، السلع المغشوشة، الموجودة في الأسواق وخاصة التي يتم بيعها على قارعة الشوارع والتي تزدهر بشكل كبير في شهر رمضان الكريم..**

**سنعاء- بلغ الخطاي**  
التجوليين لبيع مثل هذه المواد والسلع هنا أو هناك، مقابل نسب مالية أو أجر يومي.. ويؤكد ذلك أحد الباعة في إحدى الأسواق (باب اليمن) والذي رهن إلى اسمه (ب.ص.م) أن عمه يعطيه (٥٠٠) ريالاً وأحياناً (٤٠٠) ريالاً في اليوم إلى جانب الصوب والغداء.. مقابل أن يبيع له هذه المواد طوال اليوم من الساعة الثامنة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً.. وعلى الرغم من عدم ارتياعه لهذا العمل- كما قال- كونه يشعر بالذنب حين يبيع أشياء غير صالحة أو مقلدة أو مغشوشة وخاصة التي تأتي مغشوشة.. إلا أنه أفضل من التسول أو الانحراف بطرق مختلفة حسب قوله وأيضاً حتى يستطيع أن يعمل أخوته الثلاثة مع أمهم بعد أن ترك له أبوه المسؤولية بعد وفاته..

**ضحايا**  
أراد أن يفرح أولاده وأهل بيته فعاد محمد عبدالله العميسي بأنواع وأصناف شتى من المعليات والمكسرات (عصائر، فطائر، شوكولاته.. و... الخ) .. ووسط فرحة صغاره وكل ينادي بالأخر.. أراد أن يذوقهم بعضاً مما جاء به.. فهم ففتح عليه «أنااس» لفتاجاً برائحة كريهة نتبعث منها حين فتحها وجدنا ما قد تغفنت فاجر أحد أبنائه برميها.. ففتح الثانية عليه «خوخ» فوجدنا مصدنة أو بدأت تصدأ والماء الموجود عليها قد تلون وطعم شرائح الخوخ قد تغير.. وحين حاول قراءة تاريخ الصلاحية وجدته قد تغير فبدلاً من كونه محفوظاً على العلية وجدته متوتراً أو مطبوخاً طباعة بحجر يقول إنه صالح لمدة خمسة أشهر.. الأمر لم يفت عند هذا الحد بل اشتد وطأة حين قرر محمد إرجاع ما تبقى من تلك المعليات، وأثناء رجوعه إلى البائع في إحدى أسواق الأمانة (باب شعوب) رفض هذا البائع إرجاعها متكرراً أن محمد اشتراها منه وبعد شد وجذب كاد الأمر يصل إلى اقتتال وبعد تدخل بعض الناس من المارة بان كل واحد يذهب لحاله.. فما كان من محمد إلا أن قذف بما تبقى

**الموت البطيء**  
تقول جمعية حماية المستهلك إن مشكلة انتشار السلع المغشوشة أو التي شارفت على الانتهاء سواء التي تدخل للبلاد بطرق غير رسمية أو رسمية من المشاكل العويصة التي تترك الجمعية والمجتمع بشكل عام والتي لا تزال تعاني الإهمال من الجهات الرسمية مما يزيد من المخاطر الصحية والبيئية نتيجة ذلك فضلاً عن الخسائر السنوية التي سببها الاقتصاد الوطني والقومي.. والأحساس ذاته بكتف المستهلك اليمني بجميع شرائحه، وحتى المسؤولين الذين ذهبنا إليهم لمناقشة هذه المشكلة ومعرفة الحلول الموضوعية للحد من هذه المشكلة.. فكل يشكو والمال يمدى تدمره من تهادي هذه الظاهرة.. والخوف أيضاً من أن تصبح اليمن مقبلاً للنفائيات وبغايا الآخرين..

**أزدهار القش**  
وعلى الرغم من أن (رمضان) هو شهر يكف الناس فيه عن إبداء الآخرين، وشهر العبادة والعمل الذي يرضي الله.. إلا أن البعض وخاصة من تجار مستوردين أو جملة أو تجزئة يستعدون لإخراج مسالفة من بضائعهم أو قارب على الانتهاء كون الناس في هذا الشهر وخصوصاً في ظل الأسعار المرتفعة بشكل جنوني سيقبلون على هذه السلع كونها تلائم أوضاعهم المعيشية حسب المواطن عبدالسلام الزبيري- لذا فكل ما تأكد من الناس



**المشتري** أو يكتفي به هو اليمن المغلظة التي يطلقها هذا البائع أو ذاك وخاصة في شهر الصوم الذي هو مش حق الكذب.. عبدالسلام يقول: إن بعض التجار ممن انعدم لديهم الإيمان والضمير ينتفون مع عد من الباعة

**الموت البطيء**  
تقول جمعية حماية المستهلك إن مشكلة انتشار السلع المغشوشة أو التي شارفت على الانتهاء سواء التي تدخل للبلاد بطرق غير رسمية أو رسمية من المشاكل العويصة التي تترك الجمعية والمجتمع بشكل عام والتي لا تزال تعاني الإهمال من الجهات الرسمية مما يزيد من المخاطر الصحية والبيئية نتيجة ذلك فضلاً عن الخسائر السنوية التي سببها الاقتصاد الوطني والقومي.. والأحساس ذاته بكتف المستهلك اليمني بجميع شرائحه، وحتى المسؤولين الذين ذهبنا إليهم لمناقشة هذه المشكلة ومعرفة الحلول الموضوعية للحد من هذه المشكلة.. فكل يشكو والمال يمدى تدمره من تهادي هذه الظاهرة.. والخوف أيضاً من أن تصبح اليمن مقبلاً للنفائيات وبغايا الآخرين..

**الموت البطيء**  
تقول جمعية حماية المستهلك إن مشكلة انتشار السلع المغشوشة أو التي شارفت على الانتهاء سواء التي تدخل للبلاد بطرق غير رسمية أو رسمية من المشاكل العويصة التي تترك الجمعية والمجتمع بشكل عام والتي لا تزال تعاني الإهمال من الجهات الرسمية مما يزيد من المخاطر الصحية والبيئية نتيجة ذلك فضلاً عن الخسائر السنوية التي سببها الاقتصاد الوطني والقومي.. والأحساس ذاته بكتف المستهلك اليمني بجميع شرائحه، وحتى المسؤولين الذين ذهبنا إليهم لمناقشة هذه المشكلة ومعرفة الحلول الموضوعية للحد من هذه المشكلة.. فكل يشكو والمال يمدى تدمره من تهادي هذه الظاهرة.. والخوف أيضاً من أن تصبح اليمن مقبلاً للنفائيات وبغايا الآخرين..